عدة ذات درجات متفاوتة في الاهمية. فأولاً، تباحث مندوبو الجانبين في شأن امكان حصول اسرائيل على المزيد من الصواريخ ارض ـ جو من طراز «باتريوت»، وذلك للاستخدام ضد الصواريخ الباليستيكية. والمعروف ان وزارة الدفاع الاسرائيلية قد طلبت، منذ بضعة شهور، بطاريتين من الصواريخ، تشملان ما مجموعه ٦ ـ ٨ منصّات اطلاق ومئة صاروخ، مع مرفقاتها من أجهزة رادار ونظم الكترونية (**الحياة**، ٢٥/٥/١٩٩٠). وحسب الاتفاق الاول، ستقوم الولايات المتحدة الاميركية باعارة، وتأجير، «باتريوت» لاسرائيل، ممّا يوفّر دفع ثمنها. والارجح ان ينطبق الامر عينه على أية صفقة اضافية، خصوصاً ان الكميات المتفق عليها، حتى الآن، ليست كافية للدفاع عن كامل انحاء اسرائيل. يضاف الى ذلك، ان ضباط الدفاع الجوي الاسرائيلي يعتبرون «باتريوت» صاروخاً ممتازاً وحيوياً، خاصة الى ان يتمّ تطوير صاروخ «حيتس» المحلي (**بمحانيه**، ١٤/٣/١٩٩٠). أمّا على صعيد أكثر تواضعاً، فقد قرّر الجيش الاسرائيلي شراء مجموعة جديدة من صواريخ أرض ـ جو «ستينغر» المحمولة على الكتف، والذي يبلغ ثمن الواحد منها مئة ألف دولار (**عل همشمار**، ١٠/٥/١٩٩٠).

اخيراً، في مقابل شراء الاسلحة الاميركية، نجحت الشركات الاسرائيلية في تأمين الطلبات الاميركية لبعض منتجاتها. فقد عقد الجيش الاميركي صفقة تبلغ قيمتها ١٥ مليون دولار لشراء الذخائر من شركة «سولطام» (**يديعوت احرونوت**، ٣٠/٣/١٩٩٠)؛ كما فازت شركة «رفائيل» الحكومية بمناقصة أخرى للجيش الاميركي، تشتمل على تحديث ١١٠٠ ناقلة جنود عبر تدريعها بتصفيح جديد اضافي (**دافار**، ٤/٤/١٩٩٠). وباطار أوسع، تعاقدت شركة «ألبط» مع دولة اميركية جنوبية على تزويدها بنظم ضبط الرماية للدبابات وبمعدّات مراقبة نهارية ـ ليلية واتصال، بقيمة خمسة ملايين دولار؛ ومع دولة اوروبية غربية على تزويدها بنظم مراقبة بحرية لمهام حفر السواحل ومكافحة التهريب، بقيمة ١٤ مليون دولار (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٩٠).

ولكن، في مقابل هذه النجاحات، يتعرّض مسؤولون اسرائيليون سابقون الى التحقيق في الولايات المتحدة الاميركية، وذلك بعد افتضاح حقيقة قيامهم بدفع رشاوى الى مسؤولين اميركيين، من اجل ضمان شراء المعدّات الاسرائيلية؛ اذ اتضح ان صفقة الطائرات دون طيارين من طراز «بايونير» التي تنتجها شركة «مزلاط» الاسرائيلية، والتي اشتراها سلاح البحرية الاميركي بقيمة مئة مليون دولار العام ١٩٨٦، انما تمّت فقط بعد تحويل عمولات سرية بمبلغ ٢٦٨ ألف دولار الى احد كبار مستشاري الشؤون الامنية لدى البنتاغون، وليام غالفين (**الحياة**، ٢/٥/١٩٩٠). والمتهمون، في الجانب الاسرائيلي، يرأسهم المندوب السابق للجيش الاسرائيلي في واشنطن الجنرال اوري سيمحوني، ونائبه تسفي شيلر، اللذين ادارا العملية كلها قبل ترك منصبيهما في العام ١٩٨٦. وأخيراً، تجدر الاشارة الى نكسة اسرائيلية أخرى، هي استمرار الفشل في الحصول على الاذن الرسمي الاميركي لشراء حاسبات «سوبر كومبيوتر» من انتاج شركتي «آي.ب.م.» و«كراي» الاميركيتين، والتي يمكن استخدامها لأغراض البحث في التجارب النووية، وفي تحليق الصواريخ الباليستيكية، ممّا يدفع اسرائيل، الآن، نحو السعي الى شراء مثل تلك الحاسبات من ألمانيا الاتحادية (**المصدر نفسه**، ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٩٠).

د. يزيد صايغ